


الرقم	الموضوع: المرأة والتنمية المستدامة		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد: تونس	موقع الواب :	المصدر : صوت المرأة العربية	
العدد و [ص]: 6	التاريخ 01-10-2010		

## المرأة والتنمية المستدامة: أي دور للمجتمع المدني؟

يُحيل مفهوم التنمية المستدامة إلى الأخذ في الاعتبار التوازن بين مقتضيات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والتحكّم الرشيد في موارد الطبيعة، باعتبارها الاطار الجاهز لعيش الانسان ومصدراً من مصادر رفاهه وضمن مستقبله.

ووفق هذا التعريف يمكن القول إنه تمّ تجاوز البُعد الأحادي للتنمية التي كانت تعني مضاعفة الانتاجية، دون الاهتمام، من جهة، بالعنصر البشري باعتباره الهدف الأسمى للعملية التنموية، ودون الحفاظ، من جهة ثانية، على الامكانيات الطبيعية المتاحة والعمل على تطويرها.

وتقوم التنمية المستدامة على عناصر أربعة متعاضدة، وهي عملية توسيع اختيارات البشر من خلال توفير الظروف الملائمة لهم ليكونوا شركاء فاعلين في عملية توليد الدخل ومضاعفته والاستفادة من ثماره، وعلى مفهوم الانصاف والعدالة الاجتماعية بما يعني تساوي جميع مكونات المجتمع من الرجال والنساء في فرص المساهمة في التنمية وجني ثمارها، والقضاء على العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون ذلك، كما تقوم التنمية المستدامة على مفهوم الاستدامة بما يعني اعتبار مبدأ التضامن بين الأجيال والعمل على ديمومة التنمية حتى تستفيد منها الأجيال القادمة، وأخيراً التمكين بما يعنيه من تعزيز لقدرات البشر وتطويرها ليكونوا فاعلين إيجابيين في تنفيذ ما يُرسم من مخططات وبرامج لتحقيق التنمية المنشودة.

وعندما ننظر في هذه المبادئ الأربعة نجد أنها لصيقة، بشكل كبير، بأوضاع المرأة العربية وبمشاغله وبمشاغل أصحاب القرار والفاعلين الاجتماعيين في البلدان العربية. فمسألة توسيع الخيارات البديلة أمام المرأة العربية مازالت قضية مطروحة، بالرغم مما قامت به الدول العربية من جهود لفائدة المرأة من حيث توسيع فرص تعليمها وتشغيلها وحمايتها قانونياً داخل المجال الخاص والمجال العام، كذلك نجد أنّ قضية الانصاف والعدالة الاجتماعية على رأس القضايا التي تشغل بال المهتمين بقضايا المرأة العربية التي مازالت تعاني من أشكال عدّة من التمييز الثقافي والقانوني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وإذا ما كانت مساهمة المرأة العربية في تحقيق التنمية مازالت دون سقف التطلّعات المشروعة في هذا المجال، فإن مساهمتها في الاستدامة تظلّ بدورها دون الآمال المعقودة على نصف طاقة المجتمع وقدراته، وتظلّ رابعاً قضية التمكين من القضايا المطروحة على طاولة كل المؤتمرات والندوات المتعلقة بتطوير أوضاع المرأة العربية.

ولا شك أنّ الحكومات العربية قد قامت بالكثير للإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة ودفع المرأة إلى المساهمة فيها وإعدادها لهذا الدور، ولازال أمامها الكثير لبذل جهود استثنائية لرفع العطالة عن قدرات نصف المجتمع وطاقاته. فالدولة تظلّ الفاعل الرئيسي في توجيه عمليات التغيير الاجتماعي وحماية حقوق الأفراد والجماعات، ورسم الخطط وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً على أهمية الإرادة السياسية في هذه العمليات. ولكن السياقات الدولية الصعبة وما شهده العالم من أزمات اقتصادية كان لها أثرها الملموس على اقتصاديات الدول العربية وهو ما حدّ من مواردها لتعبئة الجهود للقيام باستحقاقات التنمية، كما أنّ ما بلغته النخب السياسية والفكرية العربية من نضج ووعي، كل هذا يطرح على منظمات المجتمع المدني مسؤولية المشاركة في تحقيق هذا التغيير الاجتماعي وإتاحة الظروف الملائمة لإعداد المرأة العربية لأن تكون شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة التي تستفيد بها كل مكونات المجتمع رجالاً ونساء، حاضراً ومستقبلاً، فالعديد من منظمات المجتمع المدني العربي تمتلك الامكانيات البشرية الكفؤة والخبرات المطلوبة والقناعات اللازمة، ما يجعلها بجدّ شريكاً للدولة في تفعيل دور المرأة العربية، على أن يكون ذلك بعيداً عن فرض الأجنحة الخارجية وعن المقاربات المُسقطه على واقع مجتمعاتنا.

ولا شك أنّ انعقاد المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية هذه الأيام، وهي منظمة تمثل وجهاً من أوجه عمل المجتمع المدني العربي الراقي، ووضع قضية شراكة المرأة العربية في التنمية المستدامة على جدول أعماله، سيكون فرصة لتعميق